الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
16 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوحنا (نائب الرئيس) . . . . . (نيجيريا)

المحتويات

البند ٢٢: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-55804 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، الرئيس، تولى السيد يوحنا (نيجيريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/66/134 و A/66/66-E/2011/78)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/66/205)

١ - **السيد ليو مينغمينغ** (الصين): قال إنه في سياق تعاف غير مؤكد بالفعل من التراجع الاقتصادي العالمي الحالي، تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تحديات خاصة، وتحتاج إلى مزيد من الدعم من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا إلى تعزيز الالتزام السياسي بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا ومتابعة برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٢ - وتابع قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المانحة الرئيسية أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب إعلان اسطنبول وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وأن تزيد في مخصصاتها من المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا وفقا للاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. ويعد تقديم الدعم للمبادرات في مجالات مثل الصناعات التحويلية، والزراعة، والتجارة، والنقل أمرا حيويا لتحقيق التنمية المستدامة لهاتين المجموعتين الضعيفتين من الدول.

٣ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون هناك تعاون إقليمي أقوى في مجالات مثل وضع سياسات النقل عبر الحدود، والامتيازات التجارية، وتوسيع التجارة مع البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب الصين بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لإعطاء مزيد من الأهمية في جداول أعمال كل واحد منها لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وعن دعوتها إلى تعزيز الدعم المقدم لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه الوكالة الرائدة للتنسيق في هذا المجال، لضمان امتلاكه للقدرة اللازمة على تنفيذ ولايته.

٤ - وختاما، أكد من جديد التزام الصين بتقوية أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعزيزا لهذا الهدف، ذكر أن حكومته قد قدمت تعهدات محددة بالمساعدة من خلال المعونة الخارجية، والدعم الزراعي، والامتيازات التجارية، وتخفيف الديون وغيرها من المبادرات، وستركز منذ ذلك الوقت فصاعدا بشكل متزايد على التعاون مع هذه البلدان، لمساعدتها على مواجهة التحديات الإنمائية.

٥ - **السيد بامي** (إثيوبيا): قال إنه بالرغم من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في العديد من أقل البلدان نموا، لم تتحقق

بعض الأهداف المحددة. إذ لم يحدث التحول الهيكلي المطلوب لتحقيق نموها المستدام حتى الآن فحسب، بل تواجه تحديات جديدة، مثل تغير المناخ. ويقدم برنامج عمل إسطنبول المعتمد مؤخرا إطارا جيدا للتصدي للتحديات الهيكلية وينبغي تعميمه في الجهود الإنمائية الوطنية.

٦ - وأضاف قائلا إن الموارد الكافية تبقى المسألة الحاسمة: يجب أن يكمل التمويل الخارجي الموارد المحلية. ولذلك، يدعو وفده الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أيضا تقديم الدعم الحاسم من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين أن تعزيز آليات التمويل الابتكارية سيساعد على ضمان تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به. وأخيرا، لفت الانتباه إلى الاحتياجات الإنمائية الملحة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، التي تمثل ثلثي مجموعة أقل البلدان نموا، والتي هي الضحايا الرئيسية للأزمة العالمية.

٧ - **السيد ناكونيتشني** (أوكرانيا): قال إن بلاده ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل إسطنبول. وقد درجت أوكرانيا على تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك مؤخرا، إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي وهايتي. وفي إطار برنامجها للتعاون مع أفريقيا وتقديرا منها للحاجة إلى الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تقدم منحا دراسية سنوية لمواطنين أفارقة؛ وتشكل أفريقيا محورا مهما تركز عليه سياستها الخارجية. وتشارك أوكرانيا بنشاط في أنشطة حفظ السلام في أفريقيا منذ عام ١٩٩٢، وهي حاليا عضو في لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

٨ - **السيد الشراح** (الكويت): قال إن معظم أقل البلدان نموا حقق تقدما كبيرا في مسائل الحوكمة والثقافة الديمقراطية، وتطوير النظام القضائي، وإصلاح القطاع العام، وتعزيز دور وكفاءة القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن هذه البلدان تحتاج إلى الدعم الدولي؛ ويتعين على الشركاء في التنمية أن يفوا بالتزاماتهم من خلال تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية المأمونة بيئيا لهذه البلدان، مع المراعاة الواجبة لجميع ظروفها وقدراتها. ومن المهم أيضا مراعاة تطلعاتها إلى الاستفادة من نظام تجاري دولي منصف. ويمكن للتجارة الحرة والاستثمار الحكيم أن يساعدا على تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. وذكر أن بلده يتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي مع وضع ذلك الأمر نصب الأعين؛ كما تبذل الجهود لدمجه في الاقتصاد العالمي الحر وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٩ - وأضاف قائلا إن الكويت قد جددت التزامها بمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وبذلت قصارى جهدها للاستجابة لدعوات تقديم المعونة الإنسانية. وكبلد منتج للنفط في الجنوب، فهي في وضع جيد لتقديم المساعدة للبلدان الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - **السيد بن علال** (المغرب): قال إنه بالنظر إلى الأزمات العالمية المتعددة، فإن تعبئة المجتمع الدولي حول برنامج عمل إسطنبول أمر بالغ الأهمية. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة، دون أن تأخذ مع ذلك مكان دعم القطاع الخاص؛ ولذلك يجب على البلدان المانحة أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. وأصبحت تقلبات أسعار المنتجات الزراعية لا تطاق بالنسبة لتلك البلدان، التي تعتمد على الواردات من أجل الغذاء. ويتطلب التضامن الدولي معها الاستثمار العام والخاص في مجال الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، والمعاملة العادلة والتفضيلية اللذين يمكن أن يقصرا الطريق نحو النمو الاقتصادي وييسرا رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

١١ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لتعزيز فعالية المعونة. ولهذا السبب، يتطلع المغرب إلى المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة لإقامة شراكات اقتصادية حقيقية مع أقل البلدان نموا. وتواصل احتياجاتها الازدياد، في حين تبقى مصادر التمويل التقليدية غير كافية، مما يعزّز ضرورة سعي المجتمع الدولي إلى استكشاف آليات ابتكارية، ومنح إعفاء ضريبي للتحويلات المالية الخارجية، وتحديد سبل ضمان إدارة أكثر استدامة لديون هذه البلدان. ويدعو وفده الجهات المانحة إلى إلغاء الديون الثنائية أو تحويلها إلى استثمارات.

١٢ - واسترسل قائلا إن المغرب يشاطر شواغل أقل البلدان نموا ويدعم على نحو كامل عمل الأمم المتحدة لمساعدتها على مواجهة تحدياتها الاقتصادية والبيئية. وسيساعد التنفيذ الفعال لآليات الرصد والمتابعة التي اقترحها برنامج عمل إسطنبول تلك البلدان على أن تكتسب مركز بلد نام. وأكد مجددا دعم بلده الثابت للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستعدادها لتبادل تجربتها وخبرتها مع البلدان الأخرى.

١٣ - **السيد ستوكس** (أستراليا): قال إنه بالرغم من أن برنامج عمل إسطنبول ربما كان أكثر طموحا، فقد ركز الاهتمام على البلدان الأكثر ضعفا ووازن بين التنمية البشرية والاجتماعية والحاجة لبناء قدرة إنتاجية قابلة للاستمرار وذات طبيعة تنافسية. ويجب الآن أن تترجم الكلمات إلى أفعال. وتظل أستراليا ملتزمة بتقديم دعم قوي لأقل البلدان نموا وسوف تستمر في إعطاء الأولوية لشواغلها في اجتماعات مجموعة العشرين والمحافل الأخرى ذات الصلة. وتقوم حاليا بتعميم برنامج عمل إسطنبول في برمجتها الخاصة وسوف تستثمر ما لا يقل عن ١٠ بلايين دولار في هذه البلدان في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي والبنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت أستراليا زيادة كبيرة في مساهمتها في التخفيف من عبء الديون الدولية والمتعددة الأطراف. وهي تسلم أيضا بالتحديات الإنمائية الخاصة التي يحدثها تغير المناخ بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي ملتزمة بالجهود العالمية للبدء السريع لمساعدتها.

١٤ - والتفت في الختام إلى موضوع البلدان النامية غير الساحلية، فشدد على أهمية تطوير البنية التحتية لهذه البلدان. وينعكس التزام أستراليا الخاص بهذه المهمة في دعمها لمشروع مصرف التنمية الآسيوي لتحسين ترابط شبكات النقل في أحد هذه البلدان. وشدد على الحاجة إلى المزيد من المشاريع من هذا النوع، وإلى تقديم الدعم لها من الجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف على حد سواء، فدعا إلى التنفيذ الكامل والسريع لبرنامج عمل ألماتي.

١٥ - **السيد مدني** (أفغانستان): أشار إلى أن الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا - التي تشمل بلده - قد تضاعفت من جراء أزمات الغذاء والطاقة والمال الحالية، وكرر الدعوة إلى تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وحث أيضا البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بل وحتى الزيادة فيها، واحترام مبدأ الملكية الوطنية في الوقت نفسه.

١٦ - واسترسل قائلا إن أكبر خطر يهدد البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة هو تغير المناخ؛ وهو يضر أشد الضرر بتلك البلدان التي تتحمل أقل مسؤولية عن حدوثه كما يتضح من موجات الجفاف التي تؤثر حاليا في منطقة القرن الأفريقي وبلده. وأفغانستان هي الأخرى بلد نام غير ساحلي؛ وكمُصدر للسلع، فهي تنوء تحت وطأة تكاليف غير متناسبة للنقل العابر والتأمين. ويجب تحسين نظم النقل العابر وتنبغي الزيادة في التعاون الإقليمي بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور.

١٧ - وأضاف قائلا إن أفغانستان هي أيضا بلد بفترة ما بعد النزاع، وتظل معرضة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الإرهاب، ولا يمكن أن يهزم الإرهاب من دون استراتيجية عالمية فعالة. وفي بلدان مرحلة ما بعد النزاع، يجب أن يسير الأمن والتنمية جنبا إلى جنب؛ وبعبارة أخرى، يجب توخي الحذر لضمان ألا تؤدي تنمية الموارد الطبيعية إلى تفاقم التوترات القائمة. وعلى خلاف ذلك، يمكن أن تكون للجهود الدولية والإقليمية لتحسين الأمن ورفع مستويات المعيشة آثار تعاضدية، ووفقا لذلك، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي في كلا المجالين.

١٨ - **السيد ألتينورس** (تركيا): قال إنه من أجل الاحتفاظ بالزخم، ينبغي تعميم برنامج عمل إسطنبول في السياسات والبرامج الوطنية. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لرصد وتقييم تنفيذه على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛ وتعهدت تركيا، من جانبها، بتخصيص ٥ ملايين دولار لهذا الغرض المحدد.

١٩ - وتابع قائلا إن أحد شواغل برنامج العمل الرئيسية هو تعزيز القدرة الإنتاجية: يمكن أن يكون إشراك القطاع الخاص على نحو نشط وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمرين مفيدين في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، وبما أن أقل البلدان نموا لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجي، ينبغي للبلدان المانحة الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ومواصلة تعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري جدا الاستمرار في تقديم حوافز لأقل البلدان نموا من أجل أن ترقى إلى مركز بلدان نامية. ولا ينبغي للدعم الذي تحصل عليه أن يخفض فجأة.

٢٠ - وأضاف أن تركيا ستواصل جهودها في مجال الدعوة لصالح أقل البلدان نموا في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، وسوف تسعى جاهدة لزيادة استثماراتها المباشرة الخاصة في تلك البلدان على مدى العقد المقبل. وهي تسلم بأن للبلدان النامية غير الساحلية أيضا احتياجات وتحديات محددة وتزيد تعاونها الثنائي معها، بما في ذلك في مجال بناء البنية التحتية. وتظل ملتزمة التزاما تاما بتعزيز التعاون وتقوية الشراكات مع جميع البلدان ذات الأوضاع الخاصة.

٢١ - **السيدة سيلومبو** (ملاوي): قالت إن بلدها يواجه تحديات متعددة تواصل تقويض المكاسب الاقتصادية التي حققها في السنوات الأخيرة. ولذلك كان من المؤسف ألا تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا ينبغي أن تكون الأزمة الاقتصادية الراهنة ذريعة للدول المتقدمة لعدم الوفاء بوعودها.

٢٢ - واسترسلت قائلة إن أقل البلدان نموا لا تزال تواجه مشكلة وجود نظام تجاري غير منصف. ويعد اختتام جولة الدوحة أساسيا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في معظم أقل البلدان نموا، بما في ذلك ملاوي. وحثت أيضا البلدان المتقدمة على تعبئة الموارد من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتهيئة الظروف المواتية للوصول إلى الأسواق بالنسبة لجميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال القيام في الوقت المناسب بإتاحة الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص.

٢٣ - وتشكل البنية التحتية والخدمات الفعالة للنقل والاتصالات شرطين مسبقين أساسيين لتنمية التجارة. ومع الإشادة بالتقدم المحرز في هذا الصدد منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي، قالت إنه ما لم يقم المجتمع الدولي بزيادة جهوده لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحسين البنية التحتية للنقل، فإنها لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد.

٢٤ - وأخيرا، أعربت عن أملها في أن تقدم البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة الدعم اللازم لنجاح تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٢٥ - **السيد سيكسنباي** (كازاخستان): قال إنه على الرغم من تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخاصة اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات المحددة للدول غير الساحلية، لا تزال هناك حاجة ملحة لمعونة إنمائية إضافية في شكل موارد مالية يمكن التنبؤ بها وبشروط ميسرة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية التي تعاني من ثغرات في التمويل والبنية التحتية. ويعد بناء القدرات التقنية أيضا حاسما في التصدي للتحديات الناشئة. وفي الوقت نفسه، من المهم الوفاء بجميع الالتزامات المالية القائمة من أجل التنمية، بما في ذلك تلك الواردة في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وفقا للإجراءات المنقحة للمؤسسات المالية الدولية.

٢٦ - وتابع قائلا إن كازاخستان ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل ألماتي وتتخذ خطوات لتيسير التجارة، في جملة أمور، من خلال تحديث البنى التحتية القائمة، وزيادة الكفاءة التجارية لخدمات النقل وإزالة العوائق التي تحول دون تطوير المرور العابر. وقد بدأت بالفعل في تنفيذ مشروع طرق واسع النطاق يصل أوروبا بغرب الصين وذلك باستخدام أموال مقدَّمة من مؤسسات مالية دولية. وتشمل الفوائد المتوقعة من المشروع إتاحة فرص إنمائية أكبر لشعوب المنطقة وخفض تكاليف النقل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان أقاموا مؤخرا اتحاداً جمركيا زاد في حجم التجارة بينهم بما ينيف على ٢٥ في المائة.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٢، ستستضيف كازاخستان الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، فضلا عن اجتماع استعراض عالمي تحضيري بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة.

٢٨ - **السيد زان** (ميانمار): قال إنه ما لم تكن أقل البلدان نموا في مقدمة جدول أعمال التنمية العالمية، فمن الصعب توقع تحقيق تقدم حقيقي في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن الوقت حان ليفي المجتمع الدولي بالالتزامات الواردة في برنامج عمل إسطنبول.

٢٩ - واستطرد قائلا إن حكومة ميانمار الجديدة تكثف جهودها لإصلاح وتطوير البنية التحتية الاقتصادية للبلد برمتها بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة على جميع المستويات مع التركيز على الإدارة الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. وقد زادت في المعاشات التقاعدية التي تقدمها الدولة، وخفضت ضرائب التصدير، وأعفت المنتجات الزراعية والخشب الخام من هذه الضرائب. وتقوم أيضا بتوفير قروض من خلال مخطط للتمويل البالغ الصغر، وإعادة تصميم نظام سعر الصرف.

٣٠ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من تصنيف ميانمار بأنها من أقل البلدان نموا، فقد حصلت على قدر ضئيل من المساعدة الإنمائية الدولية، أو لم تحصل عليها على مدى عقود، ولذا اعتمدت بشكل أساسي على مواردها وجهودها الإنمائية الخاصة. وتأمل الحكومة أن تدفع الإصلاحات الكبرى التي تحدث في البلاد المجتمع الدولي إلى التعجيل بتعزيز دعمه. ومع زيادة المساعدة الخارجية والعائدات المتوقعة من الموارد الطبيعية، من المتوقع أن تكون ميانمار واحدا من البلدان التي ستستجيب قريبا لمعايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

٣١ - وختاما، يود وفده أن يؤكد على وجوب إعطاء المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا الأولوية الواجبة في جميع

محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢.

٣٢ - **السيد كانغ** (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي للأولويات والاحتياجات المحددة الواردة في برنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل ألماتي أن تُبين على نحو مناسب في سياسة التعاون الإنمائي وغيرها من المجالات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية، كالتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والمالية. ومن أجل تنفيذ تلك البرامج، لا بد من التعامل مع مجموعة متنوعة واسعة من الشركاء في التنمية، بما في ذلك البرلمانات، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تناقش الهيئات الدولية الكبرى، بما في ذلك هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة، أولويات التنمية وشواغل البلدان ذات الأوضاع الخاصة - وأن تجسدها في أنشطتها.

٣٣ - وتابع قائلا إنه خلال السنوات العشر الماضية، زاد بلده على نحو كبير مساعدته الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا. وذهب ما يقارب ٣٠ في المائة من مساعدته الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وفي ما يخص البلدان ذات الأوضاع الخاصة، ثمة مجموعة هامة هي البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وأحاطت حكومته علما بالشواغل والأولويات المحددة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبذلت جهودا متنوعة لاستحداث آليات تعاون فعالة مع هذه الدول.

٣٥ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن جمهورية كوريا ستستضيف قريبا المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، ستبذل كل جهد ممكن لضمان أن يجري تناول شواغل البلدان النامية ذات الأوضاع الخاصة في هذا المحفل. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تسعى حكومته إلى تشجيع شراكة عالمية جديدة وشاملة من أجل التنمية من شأنها أن تسمح بتنفيذ برنامجي العمل المذكورين أعلاه بطريقة أوسع نطاقا وأكثر تآزرا وتنسيقا.

٣٦ - **السيد إمبولي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يتيقن الآن من أن برنامج عمل إسطنبول ينفذ. وسيعتمد النجاح على وجود أهداف ومسؤوليات محددة بوضوح، وعلى الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات، والمتابعة والرصد المناسبين على جميع المستويات. ويجب على المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا أن تأخذ الاحتياجات الحقيقية لهذه الأخيرة في الحسبان، ويجب أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج. وأخيرا، ينبغي دعم القطاع الخاص، في جملة أمور، من خلال تشجيع الاستثمارات في التقنيات الجديدة والسياحة المستدامة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن وفده، وتأكيدا منه على أهمية السلام والأمن لتحقيق النمو الاقتصادي، يدعو لإزالة العراقيل التي تحول دون اعتماد معاهدة دولية تنظم تجارة الأسلحة. ويجعل تداول الأسلحة بلا ضوابط في بلده وفي المنطقة دون الإقليمية برمتها من المستحيل تنفيذ برامج التنمية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تكثف جهودها لتوفير مناخ استثماري مؤات لتنمية القطاع الخاص، والقيام أيضا في الوقت ذاته بإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة. وبما أن تحقيق الأهداف الإنمائية يشكل تحديا خاصا في بلد في مرحلة ما بعد النزاع مثل بلده، حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المستمرة له حتى يتمكن من تعزيز السلام والأمن، وتوفير فرص عمل للشباب، واتخاذ جميع الخطوات

اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة والنجاح في رفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا.

٣٩ - وأخيرا، قال إنه إذا كانت حكومته تشعر بالامتنان لشركائها الدوليين والجهات المانحة نظرا للتضامن الذي أبدوه تجاهها في الماضي، فإنه سيكون من الأفضل أن لا تنحصر المساعدة المقدمة في المستقبل في المعونة الإنسانية العاجلة.

٤٠ - **السيدة بيك** (جزر سليمان): قالت إن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في الوقت المناسب سيتطلب تعاونا حقيقيا بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية من أجل تعميم البرنامج في استراتيجياتها الإنمائية وتعاونها الإنمائي. وسيتطلب ذلك أيضا التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها تجاه أقل البلدان نموا.

٤١ - وأضافت أنه بالنظر إلى أن تغير المناخ لا يزال يتهدد بقاء بلدها، طلبت التوفير العاجل للموارد المتعهد بها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه حتى يتسنى لأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية بناء قدراتها على مواجهة تغير المناخ. كما دعت إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وإلى فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو.

٤٢ - وأخيرا، وبعد التأكيد على أهمية التجارة كوسيلة للقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل والحاجة الناجمة عن الاختتام المبكر لجولة الدوحة وإلى إتاحة الوصول إلى الأسواق بلا رسوم جمركية ونظام حصص لأقل البلدان نموا، قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل سيوفر فرصة أخرى لتحديد الثغرات ضمن أطر التنمية المستدامة الموجودة.

٤٣ - **السيدة بالي** (توغو): أشارت إلى أن الهدف العام للمشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً كان هو تمكين نصف أقل البلدان نموا على الأقل من التحول إلى مركز بلد نام من خلال مساعدتها على الحد من الفقر وإطلاق عملية سريعة من النمو المستدام. وأدى استمرار مشاكل الأمن الغذائي وآثار تغير المناخ والتدهور البيئي إلى تفاقم مواطن الضعف في تلك البلدان ومظاهر عدم المساواة فيها. ففي توغو، على سبيل المثال، كان هناك انخفاض مستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، في حين أن تحديات جديدة ظهرت في شكل النمو السكاني الجامح، والتضاؤل السريع للموارد.

٤٤ - وأضافت قائلة إنه، لذلك السبب، يدعو وفدها جميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد خريطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات التنمية المبينة فيه.

٤٥ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إن التحديات المتعددة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، والتي تفاقمها الأزمات العالمية الجارية، تقوض جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي عند تقديم الدعم لتلك البلدان مراعاة الانخفاض الأخير في نموها الاقتصادي، وحقيقة أن نسبة سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع تظل مرتفعة جدا. ولذلك، يعطي وفده أهمية كبيرة لنتائج استعراض عام ٢٠١٣ الشامل لبرنامج عمل ألماتي.

٤٦ - وتابع قائلا إن نيبال، كبلد غير ساحلي جبلي يعد أيضا من بين أقل البلدان نموا، ركز على تحسين إجراءات العبور وبنيته التحتية وذلك لضمان وجود نظام فعال للنقل العابر من شأنه تيسير التجارة. وتعد المفاوضات حول تيسير التجارة للبلدان النامية غير الساحلية مهمة ليس فقط لضمان الوصول دون عائق إلى البحر ومنه، ولكن أيضا لجعل عملية العبور أكثر سلاسة. ومن الضروري للغاية أن توفر لهذه

البلدان إمكانية أكبر لوصول منتجاتها إلى الأسواق وأن يقدم لها دعم معزز من أجل نقل التكنولوجيا. ووفقا لذلك، دعا وفده الدول المانحة إلى زيادة دعمها لمبادرة المعونة من أجل التجارة والوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بغية توفير تمويل للبلدان النامية غير الساحلية يكون معززا ومستداما ومحدد الأهداف ويمكن التنبؤ به.

٤٧ - **السيدة ريدل** (الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن برنامج عمل إسطنبول يتضمن عدة إشارات مباشرة أو غير مباشرة إلى دور البرلمانات الوطنية، وبالتالي يمثل معلما بارزا في الاعتراف بها بوصفها أطرافا معنية رئيسية في مساعي التنمية. وقد حان الوقت الآن لتعميم برنامج العمل في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وبدأ الاتحاد البرلماني الدولي بالفعل في التخطيط لتحقيق هذه الغاية، ولا سيما من خلال وضع خريطة طريق مدتها خمس سنوات تهدف إلى بناء التآزر مع جهود الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٤٨ - واسترسلت قائلة إن الاتحاد سيسعى لتحقيق ذلك الهدف عن طريق توعية اللجان البرلمانية المختصة بأحكام السياسة العامة الواردة في برنامج العمل. وسيحاول أيضا توسيع الشبكة القائمة لجهات التنسيق البرلمانية التي ستكون مهمتها الأولى هي تقييم قدرة البرلمان على دمج برنامج العمل في عملية التشريع والميزنة. ولتحقيق أقصى قدر من الفعالية، ثمة حاجة إلى إنشاء جهات تنسيق موازية تابعة للأمم المتحدة داخل مكاتب المنسقين المقيمين للمساهمة في الجهود المبذولة من نظيراتها في البرلمان؛ ففي نهاية المطاف، يجب على كل برلمان اعتماد خطة عمل واضحة تحدد المراحل المتتالية في العملية؛ وقد وضع الاتحاد البرلماني الدولي خطة عمل نموذجية لهذا الغرض.

٤٩ - وختمت كلمتها بلفت الانتباه إلى أنشطة أخرى يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي للتوعية ببرنامج العمل في البرلمانات ووضع أدوات كي يستخدمها البرلمانيون.

٥٠ - **السيدة كلاين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن برنامج عمل إسطنبول يعترف بالعلاقة المهمة بين الهجرة والتنمية، ولذلك فهو خطوة أولى حاسمة نحو العمل الجماعي من أجل الاستفادة من إمكانيات الهجرة من أجل أقل البلدان نموا. كما يلفت الانتباه إلى ظاهرة الهجرة الناشئة عن الآثار البيئية، والتي تؤثر على السكان الأكثر ضعفا، ويحدد تدابير تصد ملموسة لهذه الظاهرة، ولا سيما الالتزام من جانب شركاء التنمية والبلدان المعنية بمراعاة احتياجات أولئك الذين يعرض تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة سبل عيشهم للخطر وبالحد من حدوث التشريد.

٥١ - وتابعت قائلة إنه مع ذلك، من المهم أيضا إدراك أن الهجرة يمكن أن تكون جزءا من استراتيجية فعالة للتكيف في بعض المناطق في أقل البلدان نموا التي تكون عرضة للتدهور البيئي. ويمكن لبرامج هجرة قانونية استباقية ومحددة الأهداف إبعاد الناس عن الأذى وكذلك تخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية التي هي هشة بالفعل. والمنظمة الدولية للهجرة على استعداد لتقديم أي مساعدة تقنية مطلوبة في هذا الصدد.

٥٢ - واسترسلت قائلة إن الاعتراف المباشر بأهمية التحويلات المالية الخارجية بالنسبة للأسر مرحب به أيضا. ولا يمكن للتحويلات الحد من الفقر على مستوى الأسرة فحسب، ولكن من شأنها أيضا، عندما تدعم من خلال خطط استثمارية وتحفيزية عامة، أن يكون لها التأثير نفسه على المستوى المجتمعي الكلي. وينبغي الاعتراف بأن المهاجرين لا يحولون المال فقط، بل أيضا المهارات والخبرات

التقنية، مادين جسورا هامة بين المجتمعات المحلية في أقل البلدان نموا ونظرائها في العالم المتقدم.

٥٣ - وأضافت قائلة إنه لذلك، تفضل المنظمة الدولية للهجرة تخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية وتوفير الخدمات المالية لمساعدة الناس على الادخار والاستثمار بشكل آمن ومثمر؛ كما تشجع أيضا تركيزا أكبر على التنقل كوسيلة لتوليد زيادة في التحويلات الاجتماعية لفائدة الجميع.

٥٤ - **السيدة بارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إن تجربة العقود القليلة الماضية قد أظهرت أن النمو الاقتصادي المرتفع وحده لم يؤد إلى توليد العمالة المنتجة المطلوبة للقضاء على الفقر. وهناك أيضا حاجة لاستراتيجيات إنمائية متسقة. ويضم تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر مؤخرا تحت عنوان ''النمو والعمالة المنتجة والعمل اللائق في أقل البلدان نموا'' خيارات في مجال السياسة العامة لتعزيز النمو في أقل البلدان نموا على نحو ينتج فرص عمل كثيرة.

٥٥ - وتابعت قائلة إن نوعية فرص العمل هامة للغاية. ويعد الانتقال التدريجي من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي ضروريا، شأنه في ذلك شأن التنويع الاقتصادي. وينبغي بذل جهود لتحسين الإنتاجية والدخل في القطاع الزراعي من جهة، واستحداث أنشطة غير زراعية محلية وكثيرة فرص العمل، من جهة أخرى.

٥٦ - وأضافت قائلة إن مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية تقدم عنصرا مكملا حاسما للجهود المبذولة لتعزيز مرونة الاقتصاد، وضمان عدم جر أولئك الذين نجحوا في الخروج من دائرة الفقر إلى الوراء. وأظهر تحليل أجرته منظمة العمل الدولية أن التكاليف المترتبة على حزمة دنيا من المنافع الاجتماعية ممكنة التحمل - حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض جدا - شريطة أن تتسلسل عناصر الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وأن يؤخذ بها تدريجيا. وأخيرا، قالت إن دور القطاع الخاص هو جزء لا يتجزأ من النجاح في أقل البلدان نموا.

٥٧ - **السيدة ماننيتي** (برنامج الأغذية العالمي): قالت إن الوكالة تستثمر جهودا كبيرة في برنامج عمل إسطنبول، إذ أن ٧٠ في المائة من نفقاتها التشغيلية تم تكبدها في أقل البلدان نموا. ويتطلب تعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا الاستثمار في الموارد البشرية. ولذلك من الأهمية بمكان اعتماد نهج محوره الإنسان، نهج يعكس حقيقة أن الاستثمار في الزراعة والارتقاء بالبنية التحتية المادية وحدهما لن يترجما إلى مكاسب في مجالي التغذية والصحة ولكن يجب أن ترافقهما إجراءات مباشرة لمكافحة الجوع. وتقدم شبكات السلامة الغذائية ومشاريع إصلاح الأراضي والري القدرة على تعزيز الأصول الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم شبكات الأمان في حالات الطوارئ، وأيضا في أنظمة الحماية الاجتماعية التي تعمل بمثابة استثمار في النمو في المستقبل.

٥٨ - أخيرا، يعد بناء قدرات الحكومة من أجل وضع نظم حماية اجتماعية وشبكات أمان مملوكة وطنيا أمرا حاسما. وسيستخدم برنامج الأغذية العالمي خبرته في هذين المجالين لتوسيع جهوده لبناء القدرات في إطار برنامج عمل إسطنبول.

٥٩ - **السيدة بيرسيك** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن الوكالة قد شاركت في الجهود المبذولة لوضع خريطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وتعتزم المشاركة في إنشاء مصرف للتكنولوجيا، واستحداث المؤشرات المقترحة لرصد برنامج العمل ومتابعته، وفي الأنشطة المقترحة في مجال السياحة من أجل التنمية. وعلى الرغم من أن دور الثقافة في التنمية لم يذكر تحديدا في

برنامج العمل، فالثقافة هي محرك للنمو في أقل البلدان نموا. ولذلك، ستواصل اليونسكو تشجيع السياحة المستدامة. وستسعى أيضا إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تطوير قدراتها في مجال الاتصالات وهي تعمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتحفيز نمو النطاق العريض في أقل البلدان نموا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.